

الخاتمة النتائج والتوصيات

ولاً: النتائج:

أهم النتائج التي تم استخلاصها من دراسة العملة خارج الجهاز المصرفي في السودان خلال الفترة من ١٩٩٠م - ٢٠٠٥م ما يلي:

١- اتضح أن الانتشار المصرفي في السودان يتمركز في المدن والولايات الكبرى (ولايته الخرطوم والجزيرة) وذلك لزيادة النشاط الاقتصادي بهما ووجود الحروب وعدم توفر البنيات الأساسية في الولايات الأخرى.

٢- أثبتت مؤشرات العملة خارج الجهاز المصرفي ارتفاع نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي في السودان، حيث كان مؤشر درجة التعمق النقدي منخفض خلال فترة الدراسة، حيث بلغ المتوسط العام ١٧.٥%، كذلك ارتفاع مؤشر نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بالمعنى الواسع (C/M_2)، والذي بلغ المتوسط العام له ٣٩.١٩%، وأيضاً زيادة سرعة دوران النقود، والذي بلغ المتوسط العام له ٦.٨٤ مرة. كذلك مؤشر نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي إلى الودائع الجارية (C/D) بلغ المتوسط العام ١٢٧% وهي نسبة عالية كل هذه المؤشرات تؤكد على تنامي حجم العملة خارج الجهاز المصرفي في السودان. وما يؤكد ذلك ارتفاع المتوسط العام لمعدل نمو العملة خارج الجهاز المصرفي في السودان حيث بلغ ٤٥.٦٣% خلال فترة الدراسة، كذلك يعتبر السودان ثاني الدول العربية من حيث تداول العملة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بالمعنى الواسع خلال الفترة من (١٩٩٠م - ٢٠٠٠م). حيث كانت النسبة في السودان ٣٧.٧% بينما في سوريا بلغت ٤٦% وهي الدولة الأولى من حيث ارتفاع العملة خارج الجهاز المصرفي.

٣- اتضح ضعف الجهاز المصرفي في السودان من خلال عملية جذب الودائع المصرفية ومنح التمويل المصرفي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ المتوسط العام لمعدل النمو الحقيقي لإجمالي الودائع المصرفية في السودان خلال فترة الدراسة حوالي ١.٦٦%، وهي نسبة ضعيفة تؤكد على ضعف الجهاز المصرفي في عملية جذب الودائع. أما المتوسط العام لمعدل نمو إجمالي التمويل المصرفي خلال فترة الدراسة حوالي ٢.٢٣% وهي أيضاً نسبة ضعيفة تشير إلى ضعف الجهاز المصرفي على منح التمويل المصرفي، أيضاً بلغ المتوسط العام لمساهمة التمويل المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة حوالي ٤.٩٧%، وهي نسبة ضعيفة تؤكد على

- ضعف الجهاز المصرفي في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ضعف الجهاز المصرفي في السودان بصورة عامة.
- ٤- اتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن جميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة تحتوي على جذر الوحدة (أي أنها ساكنة في الفروق)، كما تفيد النتائج أن هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً، مما يعني ارتباطها بعلاقة طويلة الأجل. بمعنى آخر أنها لا تتباعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل.
- ٥- توصلت الدراسة من نتائج التحليل أن الشكل المناسب لدوال النموذج القياسي هو الشكل غير الخطي (اللوجريتمي) لإعطائه نتائج أفضل من الشكل الخطي.
- ٦- أيضاً أفادت نتائج التحليل أن الصيغة المناسبة لنموذج العملة خارج الجهاز المصرفي هي صيغة المعادلات المتعددة (الآنية) لتشابك وتداخل الظاهرة من خلال التأثير المتبادل بين المتغيرات الداخلية والخارجية حيث إن التمويل المصرفي يؤثر في العملة خارج الجهاز المصرفي وفي نفس الوقت يتأثر بها .
- ٧- خلو دوال النموذج الآني من المشاكل الإحصائية القادحة في سلامة الاستنتاجات، حيث تم اجتياز جميع المعايير الاقتصادية المتعلقة بإشارات وحجم المعالم المقدر والمعايير الإحصائية مثل معامل التحديد R^2 . واختبارات معنوية المعالم مثل اختبار t . والمعايير القياسية مثل اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Test، واختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test، واختبار اختلاف التباين Heteroscedasticity Test.
- ٨- اجتازت دوال النموذج القياسي للعملة خارج الجهاز المصرفي اختبارات الفحص التشخيصي Diagnostic Check Test حيث أشار اختبار رمزي Ramsey Test إلى أن جميع دوال النموذج تحتوي على المتغيرات الملائمة ومناسبة الشكل الدالي للنموذج، ويعزز هذه النتيجة اختبار Correlogram of Residuals Test الذي يعتمد على الرسم البياني، حيث اتضح من الرسم البياني جودة توصيف النموذج لأن الخط الممثل للبواقي لم يقطع حدود الثقة الموضحة.
- ٩- أوضحت نتائج التحليل الإحصائي اجتياز دوال النموذج القياسي لاختبارات استقرار المعالم Parameter stability Tests، حيث أشار اختبار Chow Breaking Test للاختلال الهيكلي واستقرار المعالم إلى عدم وجود اختلالات هيكلية قبل وبعد العام ١٩٩٨م لكل دوال النموذج القياسي، وبالتالي سكون المعالم المقدر، وما يؤكد هذه النتيجة اختبار بروان وآخرون (Brown, et. al.) الذي يعتمد على رسم المجموع التراكمي للأخطاء (Cusum) Cumulative Sum of Errors، حيث اتضح من

الرسم أن دوال النموذج مستقرة لأن الخط الممثل للأخطاء لم يقطع أياً من حدود الثقة الموضحة في الشكل.

١٠- اتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن دوال النموذج القياسي تتمتع بمقدرة عالية على الاستشراف من خلال نتائج اختبار Theil، حيث كانت قيم معامل Theil قريبة من الصفر، ويؤكد ذلك اختبار Chow Forecast للتنبؤ، مما يدل على مقدرة النموذج العالية على الاستشراف.

١١- بناءً على نتائج تقدير النموذج القياسي توصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل الكمية التي تؤدي إلى تداول العملة خارج الجهاز المصرفي في السودان، هي:

أ- أرباح ودائع الاستثمار في العام السابق (C_{t-1})

ب- عدد فروع البنوك التجارية (الانتشار المصرفي) (NBr)

ج- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($RGDP$)

د- إجمالي التمويل المصرفي (Bft)

١٢- من نتائج تحليل الاستبانة توصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل الغير كمية التي تؤدي إلى تداول العملة خارج الجهاز المصرفي في السودان هي: طبيعة العمل، ضعف درجة الثقة والاعتماد علي البنوك، نظام المدفوعات، ضعف درجة الوعي المصرفي، تأخير تقديم الخدمات، بعد البنك من موقع العمل، بعد البنك من موقع الإقامة، أسباب دينية، معاملة الموظفين غير المقبولة أحياناً، عدم وجود دوام مسائي، ساعات عمل البنك قصيرة.

١٣- أثبتت الدراسة إن زيادة العملة خارج الجهاز المصرفي تؤدي إلى زيادة عرض النقود بالمعنى الواسع، مما يفسر أن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي في السودان مدارة ($Active$) في الأنشطة الهامشية - غير المنتجة - أي أنها غير عاطلة ($Idle$) أو مكتنزة لذا تعمل علي زيادة الضغوط التضخمية.

١٤- إن العملة خارج الجهاز المصرفي في السودان تعمل على تقليل مقدرة المصارف على منح التمويل المصرفي، ويتضح ذلك من خلال العلاقة العكسية، فزيادة العملة خارج الجهاز المصرفي بمعدل ١% تؤدي إلى انخفاض مقدرة الجهاز المصرفي على منح التمويل بمعدل ٠.٢٣%.

١٥- بالرغم من وجود التعثر المصرفي إلا أن البنوك مستمرة في منح التمويل المصرفي، وذلك من خلال الإشارة الموجبة لمعدل التغيير، حيث أن التغيير في معدل التعثر

المصرفي بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة معدل التغير في التمويل المصرفي بمعدل ٠.٧٥%، وذلك يرجع إلى أن البنك المركزي يلزم البنوك بمنح التمويل بغرض تنمية بعض قطاعات الاقتصاد السوداني، فقد لجأ بنك السودان إلى تحديد سقف تمويلية وائتمانية قطاعية، وألزم المصارف بتوجيه تلك السقوف الائتمانية لتمويل القطاعات ذات الأولوية، حيث خصص نسبة ٨٠% في العام ١٩٩٠م، ثم تم رفعها إلى ٩٠% في عامي ١٩٩٣م و١٩٩٤م، أما القطاع الزراعي فقد خصص له نسبة ٤٠% في العام ١٩٩٠م، ثم رفعها إلى ٥٠% في العام ١٩٩٣م، وذلك في إطار سياسة الاكتفاء الذاتي المعلنة^١. كما يعتبر القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية تعثرًا، حيث بلغ التعثر المصرفي نسبة ٢٥% في العام ١٩٩٧م، و٤٣% في العام ١٩٩٨م^٢.

- ١٦- إن أهم أدوات السياسة التمويلية غير المباشرة التي تؤثر في التمويل المصرفي في السودان هي: نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، التغير في معدل نسبة الاحتياطي القانوني بمقدار ١% يؤدي إلى انخفاض التمويل المصرفي بمعدل ٠.٥٧%.
- ١٧- يتأثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بطريقة غير مباشرة بالعملية خارج الجهاز المصرفي في السودان من خلال تأثيرها في التمويل المصرفي.
- ١٨- بناء على نتائج تحليل الاستبيان توصلنا إلى الآتي:

- (أ) طبيعة العملة تؤدي إلى تداول العملة خارج الجهاز المصرفي، حيث بلغ معامل كاي تربيع (χ^2) ٣.٤١ بدرجة اعتماد (٠.٠٠٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة (٠.٠٥)، مما يؤكد على أن طبيعة العملة تؤدي إلى تداول العملة خارج الجهاز المصرفي.
- (ب) ضعف درجة الثقة والاعتماد على البنوك في السودان، حيث بلغ معامل ($\chi^2 = ٣٤.٤٤$) بدرجة اعتماد (٠.٠٠٠٠) وهي أقل من مستوي الدلالة (٠.٠٥) مما يدل على ضعف درجة الثقة والاعتماد على البنوك في السودان.
- (ج) نظام المدفوعات (الفواتير، الكهرباء، المياه ... إلخ) في السودان يؤدي إلى تداول العملة خارج المصارف، حيث بلغت قيمة ($\chi^2 = 4.105$) بدرجة اعتماد

^١ تقييم أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان، عبد الله الحسن محمد وآخرون، ص ١٤، إدارة الرقابة المصرفية، بنك السودان.

^٢ مجلة المصرفي، العدد الثاني والعشرون، يونيو ٢٠٠٣م، التمويل المصرفي المتعثر، مفهومه أسبابه ووسائل علاجه، بالإشارة إلى حالة السودان، مصطفى إبراهيم عبد الله، ص ٣٥.

٠.٠٤، وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥، مما يدل على أن نظام المدفوعات ذو أثر في تداول العملة خارج الجهاز المصرفي في السودان.

(د) من خلال قراءة المتوسط الحسابي المرجح حسب مقياس ليكارډ الخماسي اتضح أن كافة المتوسطات الحسابية تزيد زيادة جوهريّة إحصائيّاً عن القيمة (٣)، بمعنى أن كل العبارات الواردة تمثل سبب من الأسباب غير الكمية لتداول العملة خارج الجهاز المصرفي.

ثانياً: التوصيات:

بعد أن تم الوصول إلى نتائج أوضحت أن معدل العملة خارج الجهاز المصرفي في السودان عالي جداً مقارنة بالدول العربية، يرى الباحث أن يسهم ببعض التوصيات التي تنصب في إطار جذب العملة إلى داخل الجهاز المصرفي في السودان، وباعتماد النتائج التي تم الوصول إليها، يوصي الباحث بما يلي:

١- وجوب البحث في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والديني بالسودان، ومدى تأثير هذا الهيكل على حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، ومدى إمكانية تغيير هذا الهيكل لجذب العملة إلى داخل الجهاز المصرفي، ذلك لأن مشكلة العملة خارج الجهاز المصرفي في السودان ليست مشكلة اقتصادية فقط، وإنما لها جوانب اجتماعية وسياسية وثقافية ودينية ونفسية ... إلخ.

٢- العمل على وضع الثقة في الجهاز المصرفي، وذلك بوضع سياسة اقتصادية ومصرفية ثابتة لأن تضارب وعدم ثبات السياسات الاقتصادية بصورة عامة، والخاصة بالجهاز المصرفي بصورة خاصة، يقلل من الثقة في الجهاز المصرفي وبالتالي عدم إمكانية تغيير الهيكل التقليدي السائد.

٣- للتأكيد على أهمية رفع ونشر الوعي المصرفي، والذي يعتبر جزءاً مهماً من عملية إحداث التغييرات اللازمة للتحويل من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم يتعامل مع الجهاز المصرفي بصورة أفضل.

٤- تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة من خلال إتباع سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي تهدف إلى خلق البيئة والقاعدة القوية المساعدة على جذب العملة المتداولة إلى داخل الجهاز المصرفي، وذلك من خلال الآتي:

- تخفيض معدلات التضخم.
- زيادة العائد على الودائع الاستثمارية مقارنة بالتضخم.
- الاستقرار الاقتصادي.
- استقرار السياسات الاقتصادية والمصرفية لضمان الثقة في السياسات ... إلخ.
- استقرار سعر الصرف.
- عدم الاقتراض من الجهاز المصرفي (تمويل العجز).
- رفع درجة التعمق النقدي في الاقتصاد.
- العمل على تحجيم النشاطات الهامشية غير الرسمية وتقنينها.

٥- إصلاح الجهاز المصرفي، ومن أجل ذلك:

- هيكلية البنوك لتصبح بنوك ذات حجم كبير للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير عن طريق رؤوس أموال هذه البنوك أو دمجها.
- خلق نظام قانوني معافى بمراجعة كافة القوانين واللوائح الأساسية للمصارف والمؤسسات المالية.
- إدخال التقنية الحديثة في عمليات المصارف بغرض المواكبة والتطوير.
- الاستمرار بفعالية في برنامج توفيق الأوضاع مع إضافة مؤشرات جديدة تراعي البيئة السودانية تساعد على إدخال العملة إلى داخل الجهاز المصرفي..
- تطوير وسائل الرقابة المصرفية.
- وضع إجراءات إدارية وقضائية أكثر فاعلية لحسم قضايا الشيكات المرتدة والتمويل المتعثر وتهرب العملاء من سداد التزاماتهم المالية.
- تنشيط مؤسسة ضمان الودائع للمحافظة على الاستقرار المصرفي، وإعادة الثقة في الجهاز المصرفي^١.
- العمل على تقوية واستقلالية البنك المركزي حتى يتمكن من القيام بدوره في الإشراف وإدارة ومتابعة السياسات وعمل كل الإجراءات التي تساعد على جذب العملة داخل الجهاز المصرفي.

^١ مجلة المصرفي، العدد ١٦، سبتمبر ١٩٩٨م، ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي - الأسباب والحلول، محمد عثمان محمد وآخرون، ص ٢١.

٦- هناك دور يجب أن تقوم به البنوك التجارية في جذب العملة إلى داخل الجهاز المصرفي، وذلك من خلال عدة إجراءات، أهمها:

- تبني أساليب الإدارة الحديثة مثل الجودة الشاملة.
- التوسع المدروس لشبكة الفروع التجارية لتغطي جميع ولايات السودان بصورة متوازنة.
- الاختيار الجيد لمقدمي الخدمات المصرفية وخاصة الذين يتعاملون مع الجمهور بطريقة مباشرة وتنمية مهاراتهم وباستمرار في مجال تعاملهم مع الجمهور.
- إنشاء جهاز للعلاقات العامة في كل مصرف من المصارف تكون مهمته الأساسية تحسين الصورة الذهنية للمصرف أمام عملائه.
- ترقية الأداء، وذلك بتدريب العاملين وإدخال النظم الإلكترونية في الفروع وإدخال نظام الصرف الآلي واستخدام البنوك المتنقلة خاصة في الأرياف.
- توفير بعض الخدمات المصرفية الضرورية طوال ساعات اليوم، مثل السحب والإيداع، وذلك باستخدام آلات السحب الآلي والعمل بنظام الدوام المسائي لأن ساعات عمل البنك في مواجهة الجمهور ثلاثة ساعات فقط، وهذا قليل جداً .
- يجب اعتماد مدفوعات فواتير الكهرباء والمياه ... إلخ في السودان باستخدام الشيكات. لتساهم في جذب العملة داخل الجهاز المصرفي.
- الاهتمام بصغار المودعين أصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة، فهم يمثلون نسبة في المصارف لا يستهان بها.
- تثقيف موظفي البنوك للتفريق بين المعاملات الشرعية وغير الشرعية، وذلك لإزالة شبهة الربا من المعاملات المصرفية.
- وضع هيكل راتبي لموظفي البنوك بصورة موحدة ومجزية حتى لا تكون هناك اختلاسات أو عدم همة في أداء الخدمات المصرفية.
- زيادة أرباح ودائع الاستثمار لتصبح مجزية.
- رفع كفاءة التمويل ليتعاطم دوره في تحقيق العائد المجزي لهذه الودائع عن طريق الحد من تعثر التمويل المصرفي وإيجاد الوسائل التي تحد منه.

- استحداث أوعية استثمارية جديدة تلبي رغبات المستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم عبر الودائع الاستثمارية بالبنوك^١.
- الاهتمام بالتسويق المصرفي وتفعيل دوره في المصارف.

٧- توصيات خاصة ببناء النماذج والبيانات:

(أ) توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتوحيد مصادر البيانات في السودان، ذلك لأن البيانات المتاحة الآن في السودان متضاربة ومختلفة من مصدر لآخر ومن سنة لأخرى، فالجهاز المركزي للإحصاء له بياناته، وبنك السودان له بياناته، ووزارة المالية لها بياناتها، وأحياناً تختلف عند نفس المصدر.

(ب) يجب الاهتمام ببناء النماذج في السودان والدراسات الكمية، وذلك بإنشاء أقسام للنمذجة في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث.

٨- دراسات مقترحة: بناءً على دراستنا السابقة، وما تمخض عنها من نتائج، نوصي ببعض الدراسات التي نرى أهميتها بخصوص العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي في السودان، أهمها:

(أ) دراسة كمية لمحددات العملة خارج الجهاز المصرفي وأثرها على فعالية السياسة النقدية والتمويلية.

(ب) العملة الأجنبية المتداولة خارج الجهاز المصرفي نموذج معادلات آنية.

(ج) الاهتمام بالدراسات الكمية والتي تعتمد على نظام المعادلات الآنية في المجال النقدي والمصرفي.

^١ المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العلوم الإنسانية، ٢٠٠٣م، المجلد السادس، العدد الثاني، ص ١٩، شفيق حداد ومحفوظ جودة.